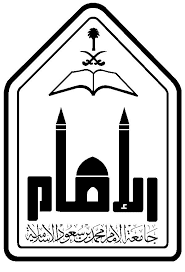
****

[](http://www.alukah.net/)



**المملكة العربية السعودية**

**وزارة التعليم**

**جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية**

**كلية الشريعة**

**قسم الفقه**

التأمين التعاوني

**بحث مقدم لمقرر قضايا مالية معاصرة**

**إعداد الطالبة**

**نوف بنت محمد آل الشيخ**

**إشراف الأستاذ الدكتور**

**الشيخ عبد الله بن مبارك آل سيف**

**العام الجامعي**

**1437 – 1438هـ**

**التأمين التعاوني**

**المطلب الأول: تعريف التأمين التعاوني:**

هو أن يشترك مجموعة من الأشخاص بدفع مبلغ معين؛ لتعويض من يصيبه ضرر منهم ([[1]](#footnote-1)).

ويسمى بالتأمين التبادلي، والتأمين بالاكتتاب، واقترح الشيخ صالح بن حميد تسميته بالتأمين الإسلامي؛ لكون التسميات الأخرى قد تُستعمل في غير الصورة الجائزة شرعا ([[2]](#footnote-2))، كما يأتي بيانه.

**المطلب الثاني: صور التأمين التعاوني:**

للتأمين التعاوني صورتان:

**الصورة الأولى:** **التأمين التعاوني البسيط:** هو عقد تأمين جماعي، يلتزم بموجبه كل مشترك بدفع مبلغ من المال، على سبيل التبرع؛ لتعويض الأضرار التي تصيب أيًا منهم، عند تحقق الخطر المؤمَّن منه.

كتكوين أسرة صندوقا لجمع مبالغ يؤدى من مجموعها تعويضا لمن يصيبه خطر منهم، فإن نقص القسط سددوا الفرق، وإن زاد رجع إليهم بحسب أقساطهم.

**الصورة الثانية: التأمين التعاوني المركب:** يشترك في الصورة مع التأمين التعاوني البسيط، والفرق: أنه أكثر مشتركين، وأكثر تعددا للأخطار المؤمَّن منها، وتتولى إدارته شركة متخصصة، على أساس الوكالة بأجر معلوم، لذلك سُمي مركبا ([[3]](#footnote-3))، وهو النوع الأكثر انتشارا في زماننا، وهو المراد بالتأمين التعاوني عند الإطلاق، والمراد في هذا البحث.

**المطلب الثالث: الفرق بين التأمين التعاوني والتجاري:**

مما يساعد على تجلية حكم التأمين التعاوني، معرفة الفروق بينه وبين التأمين التجاري، ومن أبرزها:

**أولا:** الهدف من التأمين التعاوني التعاون في دفع الأخطار، ومن التأمين التجاري التجارة والربح، والتعاون وإن وجد فهو غير مقصود.

**ثانيا:** في التأمين التعاوني لا تُستَغل الأقساط المدفوعة من الشركة إلا بما يعود على الجميع بالنفع، خلافا لشركات التأمين التجاري التي تُستَغَل فيها الأقساط بما يعود لمصلحة الشركة وحدها.

**ثالثا:** في التأمين التعاوني المال ملك الجميع، وهو ملك للشركة في التأمين التجاري.

**رابعا:** في التأمين التعاوني إذا زادت الأقساط تعود الأرباح للجميع كل بحسب قسطه، كذلك الخسائر، أما في التأمين التجاري فللشركة جميع الأرباح، وعليها جميع الخسائر([[4]](#footnote-4)).

**المطلب الرابع: التكييف الفقهي للتأمين التعاوني:**

تنتظم في التأمين التعاوني عدة عقود يتكوّن من مجموعها التأمين التعاوني، وهي:

1. **عقد تبرع:** وهو العقد الذي تبرمه شركة التأمين مع المشترك، بحيث يقوم بالتبرع بجزء من المال ليكون متبرّعا لغيره، ومتَبرَّعا له من غيره، وعقد التبرع يُغتَفر فيه الجهالة والغرر.

وخالف بعض المعاصرين في اعتباره عقد تبرع، وجعلوه عقد معاوضة؛ لكونه تبرع بشرط التبرع، وهذا من صفة عقود المعاوضات، وأجيب: بأنها معاوضة حصلت تبعا فلم تؤثر في الحكم.

1. **عقد وكالة:** وهو عقد بين شركة التأمين ( وكيل)، وبين المستأمِنين ( موكلين ) بموجبه تقوم الشركة بإدارة العمليات التأمينية نيابة عن المستأمنين.
2. **عقد مضاربة:** حيث تقوم الشركة باستثمار المتوفر من أقساط التأمين من المستأمِنين، وتقسم الأرباح بينهم.
3. **عقد كفالة:** وذلك حين يكون إجمالي أموال المستأمنين لا يكفي التعويضات للمتضررين، فتتكفل الشركة بتحملها قرضاً حسناً، لتستردها من أموالهم بعد ذلك ([[5]](#footnote-5)).

المطلب الخامس: حكم التأمين التعاوني:

تصوير المسألة: إذا اشترك شخص في شركة قائمة على التأمين التعاوني، فهل يحكم على مساهمته بالتحريم أم الجواز ؟.

تحرير محل الخلاف:

* عموم العلماء فيما وقفت عليه على إباحة التأمين التعاوني البسيط؛ لورود النص بإباحته.
* اختلفوا في التأمين التعاوني المركب على قولين:

**القول الأول:** جواز التأمين التعاوني المركب، وهو قول الأكثر، وإليه ذهبت هيئة كبار العلماء ([[6]](#footnote-6))، ومجمع الفقه الإسلامي في مكة المكرمة ([[7]](#footnote-7))، ونقل الإجماع عليه عدد من المعاصرين، كهيئة الراجحي الشرعية في فتواها رقم (40)، وكذلك الشيخ الدكتور مصطفى الزرقا ([[8]](#footnote-8)).

**القول الثاني:** تحريم التأمين التعاوني المركب، وإليه ذهب بعض المعاصرين ([[9]](#footnote-9)).

**أدلة القول الأول القائلين بجواز التأمين التعاوني:**

استدلوا بأدلة من أهمها:

1. عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إن الأشعريين إذا أرملوا ([[10]](#footnote-10)) في الغزو، أو قلّ طعام عيالهم بالمدينة، جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد، ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية، فهم مني وأنا منهم» ([[11]](#footnote-11)).
2. عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: «بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثا قبل الساحل، فأمّر عليهم أبا عبيدة بن الجراح رضي الله عنه، وهم ثلاث مائة، وأنا فيهم، فخرجنا حتى إذا كنا ببعض الطريق فني الزاد، فأمر أبو عبيدة بأزواد ذلك الجيش، فجمع ذلك كله، فكان مزودي تمر، فكان يقوتنا كل يوم قليلا قليلا حتى فني، فلم يكن يصيبنا إلا تمرة تمرة...» ([[12]](#footnote-12)).

**وجه الدلالة من الحديثين**: فعل الأشعريين وأبي عبيدة رضي الله عنه نوع من أنواع التأمين التعاوني البسيط، ويُستدَل به على إباحة التأمين التعاوني بكل أشكاله، مالم يطرأ عليه محظور شرعي ([[13]](#footnote-13)).

**أدلة القول الثاني القائلين بتحريم التأمين التعاوني:**

استدلوا بأدلة من أهمها:

1. قيام التأمين التعاوني على الغرر الفاحش.

**أجيب:** بأن الغرر مؤثر في عقود المعاوضات دون التبرعات، كما دل عليه حديث الأشعريين وأبي عبيدة رضي الله عنه المتقدم، فإن فيه غررا بيّنا، بحيث يضع المتبرع كل زاده ويأخذ بقدر حاجته.

1. التأمين التعاوني أسلمة لنظام التأمين الغربي، والشرع جاء ببديل خير منه وهو الزكاة؛ فإنه يعطي المتضرر بقدر ضرره، ولا يشترط عليه المشاركة بقسط.

**أجيب:** بأنه لا مانع شرعا من الاستفادة من الكفار إذا خلت الاستفادة من المحظور الشرعي، كما أن نظام الزكاة هدفه رفع الفقر، والتأمين هدفه رد المستفيد لحالته الأولى، سواء كان غنيا أو فقيرا ([[14]](#footnote-14)).

**الترجيح:**

يظهر والله تعالى أعلم ترجيح ما ذهب إليه الأكثرون من جواز التأمين التعاوني إذا خلا من المحاذير الشرعية؛ لورود النص بإباحته، واختلاف الصور غير مؤثر ما لم تشتمل على محذور شرعي.

ومما تجدر الإشارة إليه ما يقع في شركات التأمين التعاوني من بعض المحاذير الشرعية التي تُخرجها من الجواز إلى الحرمة، ومنها:

**أولا:** عدم إلزام المشتركين في شركات التأمين بسد عجز صناديقها، وهذا ينافي عقد التأمين التعاوني الجائز، الذي يشترك فيه الجميع في الغنم والغرم.

**ثانيا:** التعامل مع شركات إعادة التأمين، بأن تدفع شركة التأمين جزءً من أقساط التأمين التي تحصل عليها لشركة إعادة التأمين لتضمن لها جزءً من الخسائر، وشركات إعادة التأمين قائمة على التأمين التجاري في أغلبها ([[15]](#footnote-15)).

سبب الخلاف: تعارض حديث الأشعريين وأبي عبيدة رضي الله عنهم، مع النهي عن الغرر.

ثمرة الخلاف: الخلاف معنوي تظهر ثمرته في أمرين:

* حكم المساهمة في شركات التأمين التعاوني.
* حكم إنشاء شركات التأمين التعاوني.

**تطبيق المهارات**

يشتمل تطبيق المهارات على بحث التأمين التعاوني على خمس مهارات: تحرير سبب الخلاف – التمثيل الفقهي – التأصيل الفقهي – الاختصار – تصحيح التصرفات، وتفصيلها على ما يأتي:

المهارة الأولى: تحرير سبب الخلاف

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **م** | **الخطوة** | | | **المثال** |
| **1** | تحديد المسألة | | | حكم التأمين التعاوني |
| **2** | حصر الأقوال في المسألة بـالاستقراء | | | القول الأول: جواز التأمين التعاوني.  القول الثاني: تحريم التأمين التعاوني. |
| **3** | تحرير محل النزاع | | | - |
| **4** | تحديد أدلة الأقوال | | | أدلة القول الأول:   * حديث الأشعريين رضي الله عنهم. * حديث أبي عبيدة رضي الله عنه.   أدلة القول الثاني:   * تحقق الغرر الفاحش في التأمين التعاوني. * التأمين التعاوني أسلمة لنظام التأمين في الغرب. |
| **5** | تحديد وجه الاستدلال لكل دليل | | | وجه الاستدلال من حديث الأشعريين وأبي عبيدة رضي الله عنهم: أن فعلهم نوع من أنواع التأمين التعاوني البسيط، ويدل على إباحته بكل أشكاله، مالم يطرأ عليه محظور شرعي. |
| **6** | تعيين موجب الخلاف بين الأقوال بالنظر في: | تعارض الأدلة: | النقلية | تعارض حديث الأشعريين وأبي عبيدة رضي الله عنهم، مع النهي عن الغرر. |
| العقلية | - |
| تعارض دلالات الألفاظ | |  |
| تعارض القواعد الأصولية | |  |
| تعارض القواعد الفقهية | | - |
| الاختلاف في مناط الحكم | | - |
| الاختلاف في توصيف المسألة | | - |
| **7** | تقرير سبب الخلاف في المسألة | | | سبب الخلاف في المسألة:   * تعارض حديث الأشعريين وأبي عبيدة رضي الله عنهم، مع النهي عن الغرر. |

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| م | الخطوة | | المثال |
| 1 | تحديد المسألة أو القاعدة | | التأمين التعاوني |
| 2 | تحديد معنى المسألة أو القاعدة | | أن يشترك مجموعة من الأشخاص بدفع مبلغ معين؛ لتعويض من يصيبه ضرر منهم |
| 3 | تعيين مناط المسألة أو القاعدة | | تحقيق التعاون والتكافل |
| 3 | وضع مثال مطابق للمسألة أو القاعدة، يتحقق فيه المناط | | فعل الأشعريين رضي الله عنهم بجمع أزوادهم إذا قلّ الزاد، وتقسيمه بينهم بالسوية. |
| 4 | اختبار المثال بـ: | التحقق من انطباق أجزاء المثال على أوصاف مناط المسألة أو القاعدة | فعل الأشعريين رضي الله عنهم فيه اشتراك بدفع أزوادهم؛ لتعويض من يصيبه ضرر منهم، فهو من صور التأمين التعاوني. |
| عرضه على أدلة المسألة أو القاعدة | فعل الأشعريين يؤيده حديث فعل أبي عبيدة رضي الله عنه. |
| مقارنته بالأمثلة الأخرى للمسألة أو القاعدة التي ذكرها العلماء | فعل الأشعريين رضي الله عنهم يناسب أمثلة التأمين التعاوني، ومنها:   1. تكوين أسرة صندوقا لجمع مبالغ يؤدى من مجموعها تعويضا لمن يصيبه خطر منهم (البسيط). 2. تأسيس شركة لجمع أموال التأمين بهدف التعاون؛ لتعويض الأخطار التي تصيب المشتركين (المركب). |
| 5 | تقرير المثال | | فعل الأشعريين من التأمين التعاوني، الذي يشترك في صورته مع التأمين التعاوني البسيط والمركب. |

المهارة الثانية: التمثيل الفقهي

المهارة الثالثة: التأصيل الفقهي

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| م | الخطوة | | المثال |
| 1 | تعيين القول | | إباحة التأمين التعاوني المركب |
| 2 | حصر الأدلة الدالة على القول | | * حديث الأشعريين رضي الله عنه * حديث أبي عبيدة رضي الله عنه |
| 3 | حصر القواعد الفقهية التي ينبني عليها القول | | * قاعدة كل معروف صدقة. |
| 4 | حصر المقاصد الشرعية التي ينبني عليها القول | | * مقصد التعاون بين المسلمين. |
| 5 | تحديد الأصل المناسب | | * مشروعية التعاون والمواساة. |
| 6 | اختبار التأصيل المختار؛ بالتحقق من: | مناسبة القول للأصل الذي بني عليه | التأمين التعاوني المركب مناسب لأصل الأمر بالتعاون والمواساة:   * بالتعاون في الاشتراك في دفع مبالغ لدفع المخاطر عن المشتركين. |
| اطراد ذلك الأصل في المسائل المشابهة | يطرد أصل التعاون في المسائل المشابهة،  ومن ذلك جواز التأمين التعاوني البسيط. |
| كلام الفقهاء الذين أصلوا لذلك القول | علل الفقهاء لجواز التأمين التعاوني المركب:   * بأصل الأمر بالتعاون والمواساة. |
| 7 | تقرير الأصل الذي بني عليه القول | | * الأمر بالتعاون والمواساة. |

المهارة الرابعة: الاختصار

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| م | **الخطوة** | | **المثال** |
| 1 | تحديد النص | | للتأمين التعاوني صورتان:  **الصورة الأولى:** **التأمين التعاوني البسيط:** هو عقد تأمين جماعي، يلتزم بموجبه كل مشترك بدفع مبلغ من المال، على سبيل التبرع؛ لتعويض الأضرار التي تصيب أيًا منهم، عند تحقق الخطر المؤمَّن منه.  كتكوين أسرة صندوقا لجمع مبالغ يؤدى من مجموعها تعويضا لمن يصيبه خطر منهم، فإن نقص القسط سددوا الفرق، وإن زاد رجع إليهم بحسب أقساطهم.  **الصورة الثانية: التأمين التعاوني المركب:** يشترك في الصورة مع التأمين التعاوني البسيط، والفرق: أنه أكثر مشتركين، وأكثر تعددا للأخطار المؤمَّن منها، وتتولى إدارته شركة متخصصة، على أساس الوكالة بأجر معلوم، لذلك سُمي مركبا، وهو النوع الأكثر انتشارا في زماننا، وهو المراد بالتأمين التعاوني عند الإطلاق، والمراد في هذا البحث. |
| 2 | تحديد المعاني التي لا يستغنى عنها في النص؛ كالأفكار الرئيسية، والمعاني الكلية، والقواعد، والضوابط، والأدلة اللازمة المباشرة. | | **التأمين التعاوني البسيط**:  دفع مال  التبرع  تعويض الأضرار  **المركب:**  يشترك في الصورة مع البسيط  أكثر مشتركين – أكثر تعدد للأخطار- تتولاه شركة |
| 3 | فحص النص لتحديد ما يمكن حذفه مما لا يخل بالمعنى؛ بـــــ: | حذف المكرر | لفظ التأمين التعاوني في النوعين  عند تحقق الخطر المؤمَّن منه  لفظ أكثر في (أكثر مشتركين-أكثر تعدد للأخطار) |
| حذف الاستطراد | مثال البسيط  وهو النوع الأكثر ...  الصورة الأولى – الصورة الثانية |
| اختصار الأدلة | - |
| اختصار المناقشات | - |
| الاقتضاب في المعاني اللغوية | - |
| حصر المعطوفات المتعددة التي يمكن الاستغناء عنها بلفظ جامع | وهو النوع الأكثر انتشارا في زماننا  وهو المراد بالتأمين التعاوني عند الإطلاق  والمراد في هذا البحث. |
| 4 | صياغة مسودة النص بلفظ موجز واضح بــــ: | حذف ما لا يخل بالمعنى، مع الدلالة على ذلك المحذوف. | عقد تأمين جماعي (يدل ما بعده عليه)  بموجبه كل – على سبيل – التي تصيب أيا منهم- في الصورة - تعددا-المؤمن منها-تتولى إدارته-متخصصة-على أساس-بأجر معلوم- النوع الأكثر- في زماننا |
| التصرف في الألفاظ بتغيير الضمائر وصيغ الأفعال ليناسب السياق | أيا منهم تغير ل (أحدهم)  وتتولى إدارته تغير ل (تتولاه) |
| استخدام الأساليب البلاغية التي تعين على الاختصار مثل (الطي والنشر، ...) | - |
| الاكتفاء في الفروع الفقهية المتشابهة بفرع واحد | - |
| 5 | التحقق من سلامة الاختصار بمراعاة: | وضوح العبارة | العبارة واضحة |
| جودة العبارة | العبارة جيدة |
| استيعابه لعناصر الموضوع | العبارة مستوعبة لعناصر النص |
| خلوه من الحشو | العبارة خالية من الحشو |
| 6 | تقرير الصياغة النهائية للاختصار | | للتأمين التعاوني صورتان:  **1-البسيط:** عقد جماعي يلتزم فيه المشترك بالتبرع بمبلغ؛ لتعويض الأضرار التي تصيب أحدهم.  **2-المركب:** يشترك مع صورة البسيط، لكنه أكثر مشتركين، وتعددا للأخطار، وتديره شركة، بوكالة، وأجر. |

المهارة الخامسة: تصحيح التصرفات

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **م** | **الخطوة** | | **المثال** |
|  | تعيين التصرف | | عدم إلزام المشتركين في شركات التأمين التعاونية بسد عجز صناديقها |
|  | توصيف التصرف | | ينافي عقد التأمين التعاوني الجائز، الذي يشترك فيه الجميع في الغنم والغرم. |
|  | تحديد الحكم التكليفي | | يحرم |
|  | تحديد الحكم الوضعي من حيث الصحة والفساد | | لا يوجب فساد العقد |
|  | تحديد موضع الخلل في التصرف | | عدم التزام المشترك في شركة التأمين التعاونية بسد العجز، يشترك مع صورة التأمين التجاري المحرم. |
|  | تحديد ما يترتب على الحكم بفساد التصرف من آثار | | - |
|  | التحقق من إمكان تصحيح التصرف بالنظر في: | أحوال المكلف السابقة واللاحقة المحتفة بالتصرف |  |
| الموازنة بين الآثار المترتبة على إفساد التصرف وتصحيحه | - |
|  | تصحيح التصرف بالنظر في: | حمل التصرف على وجه من وجوه الصحة وإن كان مرجوحا | - |
| الإلغاء الجزئي لبعض التصرف مما لا يؤثر على أصل التصرف | - |
| إحداث تصرف جديد يعالج الخلل في التصرف السابق | على شركة التأمين إلزام المشتركين بسد العجز بحسب نسبة اشتراكهم، كما أن لهم الفائض بحسب النسبة، فالغنم بالغرم |
| التخلص من الآثار المحرمة للتصرف، سواء أكان مالا محرما أم عينا محرمة أم تلبس بحال محرمة، مع المضي في التصرف إلى نهايته | - |
|  | الالتزام بموجب التصرف في حال عدم إمكان التصحيح | | - |

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله، أما بعد :

فهذا تحكيم بحث التأمين التعاوني للطالبة: نوف آل الشيخ، وسأبدأه بذكر النواحي الإيجابية، **ومن أبرزها :**

1. قدرة الباحثة على الاختصار وتمكنها منه كما هو مطلوب في القالب العام لورقة العمل
2. استيفاء أهم مسائل البحث دون خلل بين أو واضح
3. اعتناء الطالبة بالإطار العام للبحوث من ذكر الخلاف بالأقوال ولأدلة
4. عنايتها بتخريج الأحاديث وذكر الحكم عليها

**أما من حيث بعض مآخذ البحث، فتظهر في:**

1. ضعف الاعتماد والرجوع إلى المراجع الأصيلة وقد ظهر هذا في كافة البحث، واكتفائها بالمراجع المعاصرة، وهذا لا يسلم لها حتى مع كونها تناولت مسألة معاصرة، إذ قد أفردت مسألة كاملة في التكييف الفقهي
2. ضعف الاهتمام بالتوثيق، والتوثيق لأكثر من موضع في حاشية واحدة وقد ظهر هذا في الصفحات 1/ 2 / 4

فلم توثق حين عرفت التأمين التعاوني البسيط في صفحة ( 1 ) ، وإن كان من اجتهادها فيعاب عليها عدم ظهور شخصيتها ، وقد لفت نظري هذا المأخذ في غير موضع وحين تورد الأدلة والمناقشات عليها .

أما التوثيق بالجملة فقد ظهر في أكثر من موضع ومن ذلك:

* الفرق بين التأمين التعاوني البسيط والمركب ص 1/2، فقد وثقت الفروق الأربعة بتوثيق واحد
* صنعت نفس الأمر في التكييف الفقهي، مع أن ثمة مساحة هنا لـ:

1. العودة للمراجع الأصيلة، وزيادة مراجع البحث
2. تنويع المراجع دون الاكتفاء بحاشية واحدة

* أدلة القول الثاني ص 4 ، فقد أوردت الأدلة والمناقشات واكتفت بالنقل، وهذا مما لا يستقيم في البحوث

**وبهذه الصفحة ينته البحث، وفق الله الباحثة وسددها وزادها علما وفضلا، وشكر الله لكم فضيلة الشيخ، والحمد لله وصلى الله وسلم على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.**

1. )) ينظر: الفقه الإسلامي وأدلته (5/ 3421)، مجلة البيان (184/ 12)، الفقه الميسر (10/ 103)، موسوعة الفقه الإسلامي (3/ 446). [↑](#footnote-ref-1)
2. )) ينظر: التأمين التعاوني الإسلامي، للشيخ صالح بن حميد. [↑](#footnote-ref-2)
3. )) ينظر: المعاملات المالية أصالة ومعاصرة (4/ 221)، نوازل الزكاة (ص 263)، عقد التأمين نظرة فقهية موجزة لأبرز مسائله، بمجلة البيان، العدد:184. [↑](#footnote-ref-3)
4. )) ينظر: التأمين التعاوني الإسلامي، للشيخ صالح بن حميد، مجلة البحوث الإسلامية (19/ 23)، الفقه الإسلامي وأدلته (5/ 3416). [↑](#footnote-ref-4)
5. )) ينظر: التأمين التعاوني الإسلامي، للشيخ د. صالح بن حميد، المعاملات المالية أصالة ومعاصرة (4/ 222)، أحكام التأمين الصحي التعاوني الفقهية، للشيخ أ.د.عبدالله بن مبارك بن عبد الله آل سيف. [↑](#footnote-ref-5)
6. )) ينظر: قرار هيئة كبار العلماء رقم (5/ 15)، بتاريخ 4/ 4/ 1397 هـ. [↑](#footnote-ref-6)
7. )) ينظر: قرار المجمع رقم (2)، بتاريخ 1398هـ/1978م، منشور في مجلة مجمع الفقه الإِسلامي، (2/ 731). [↑](#footnote-ref-7)
8. )) ينظر: فتاوى في التأمين ص88. [↑](#footnote-ref-8)
9. )) ينظر: التأمين وجه نظر أخرى، للدكتور رفيق المصري، مجلة البيان، العدد: 155، رجب، 1321هـ. [↑](#footnote-ref-9)
10. )) قال ابن بطال: "يقال: أرمل القوم، فنى زادهم" شرح صحيح البخاري (7/ 8). [↑](#footnote-ref-10)
11. )) متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشركة، باب الشركة في الطعام والنهد والعروض، رقم الحديث (2486 )، (3/ 138)، ومسلم في صحيحه، باب من فضائل الأشعريين رضي الله عنهم، رقم الحديث (2500)، (4/ 1944) . [↑](#footnote-ref-11)
12. )) متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشركة، باب الشركة في الطعام والنهد والعروض، رقم الحديث (2483)، (3/ 137)، ومسلم في صحيحه، باب إباحة ميتات البحر، رقم الحديث (1935)، (3/ 1535)، واللفظ للبخاري. [↑](#footnote-ref-12)
13. )) ينظر: المعاملات المالية أصالة ومعاصرة (4/ 227). [↑](#footnote-ref-13)
14. )) ينظر: المعاملات المالية أصالة ومعاصرة (4/ 228). [↑](#footnote-ref-14)
15. )) ينظر: عقد التأمين نظرة فقهية موجزة لأبرز مسائله، بمجلة البيان، العدد:184. [↑](#footnote-ref-15)